

(1-2)

الخليج وجماعة «الإخوان»

دبي، وفي سياق حماسهم للحكم غاب عن أذهانهم، وفق المراقبين، أن تيارات الإخوان في منطقة الخليج ليست تيارات سياسية، بل هي فكرية تربوية دعوية اجتماعية خيرية على عكس تيارات الإخوان في الدول العربية الأخرى، التي انخرطت في العملية الحزبية والسياسية، ولم تثبت جدارتها، حتى الآن، في تبوء كراسي الحكم التي وصلت إليها، حسب ما نراه من أحداث مؤسفة في مصر وتونس، وكلها تشير إلى استمرار ثورات الربيع العربي ولكن هذه المرة ضد حكم الإخوان الذين كانوا حتى وقت قريب من أبرز الساعين لقلب أنظمة الحكم عبر احتضان مطالب الشارع بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتخلص من أنظمة غالباً ما وصفها معارضوها بالفساد والديكتاتورية.

الخوف من تلقي ضربات خليجية

وبالرغم من الصوابية النسبية لهذا التحليل إلا أنه يجب ألا يغيب عن البال، أبداً، أن امتناع جماعة الإخوان عن العمل العلني في دول الخليج إنما هو في جوانب منه انعكاس لمخاوف الجماعة من تكرار سيناريوهات الضربات التي تلقتها في مصر وسورية وليبيا وتونس ولكن هذه المرة في الدول الخليجية التي لا وجود للأحزاب فيها، باستثناء الكويت التي عرفت وجوداً فعلياً للإخوان تحت مسميات مختلفة. وكان من اللافت أن هذه المخاوف لم تمنعهم من ممارسة أدوارهم في التربية والإغاثة والعمل الخيري، والتي كانوا يزاولونها عن طريق الجمعيات والأندية والمؤسسات واللجان الخيرية.

ويربط المحللون بين التوتر الحاصل في علاقة الإخوان ببعض الدول الخليجية بما يجري في مصر منذ وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم، وعدم قدرتهم على الإقناع وتنفيذ المطالب التي خرجت الملايين من أجلها. وقد كان هؤلاء يأملون في دعم مادي غير محدود. ولهذا السبب انطلقت في مصر دعوات كثيرة، من على المنابر ووسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لدعم الاقتصاد المصري، لكن ذلك لم يؤت ثماراً ناضجة، بل أنتج علاقة بملها الغموض وضبابية قد تستمر إلى حين. ومن سمات هذه العلاقة تازمها إلى حد القطيعة مع دولة الإمارات المتحدة على سبيل المثال. كما أنه أبرز إلى السطح اختلافاً في الموقف الخليجي من الإخوان، سواء بين السعودية وقطر، أو بين الأخيرة ودول كالإمارات والكويت.

اكتشاف متأخر يهدد الكيانات الوطنية

ويجمع المراقبون أن هناك تحفظاً عاماً لدى دول الخليج - ربما باستثناء دولة قطر - تجاه جماعة «الإخوان المسلمين» وأساليبها في الحكم ورؤيتها للمستقبل وتغليبها للأمية الإسلامية على «القومية العربية». فالحكام الخليجيون، عموماً، نجحوا في ترسيخ كياناتهم الوطنية، ومن الصعب عليهم قبول وجود تنظيمات في بلادهم ذات تبعية مطلقة لتنظيم يديرها من الخارج، ووفق أجندة تتجاوز المصالح الوطنية. وزاد من صعوبة القبول اكتشاف الحكام الخليجيين المتأخر لأعداد المواطنين الخليجيين الكبيرة من المنضوين تحت لواء جماعة الإخوان.

كيف استغل الإخوان وجود الهضيبي مستشاراً للتوسع في المجتمع؟

وما كان لهذه الحالة أن تثير حفيظة الدول الخليجية لولا وصول جماعة الإخوان إلى كراسي الحكم في غير بلد عربي، كـمصر والمغرب وتونس وفلسطين، وسعيهم لذلك في سورية والأردن وليبيا. وبدو، حسب المراقبين، أن شهية الإخوان للحكم بعد خمسة وثمانين عاماً من حرمانهم الوصول للسلطة، قد أنسبهم الدور الخليجي الكبير الذي حفظ لهم كثيراً من أسباب الاستمرارية، على مدار عقود وعقود، إلى درجة أنهم نسوا «أن الخليج خط أحمر ليس على إيران فقط ولكن على الإخوان أيضاً»، حسب تعبير قائد شرطة

وتعرض العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين وبلدان دول مجلس التعاون الخليجي إلى اختبار جدي.. ويثير صعود الإخوان بعد ثورات الربيع العربي مخاوف من محاولة الجماعة تنظيم قلب الأنظمة في تلك المنطقة الغنية.. وباستثناء قطر فإن علاقات البلدان الخليجية مع قيادات الإخوان تتجه إلى التآزم. وتشي الأجواء بأن العلاقة يمكن أن تخرج عن طبيعة المد والجزر السابقة نحو القطيعة.

سامر الياس



الإسلامية أن علاقة الإخوان المسلمين مع دول الخليج تحددت عبر مجالين مالي وسياسي. ففي المجال المالي اعتبرت القيادات القطرية في الدول الخليجية أحد مصادر تمويل أنشطة «الإخوان المسلمين». وقد نصت المادة ٥٣ من اللائحة التنفيذية لتنظيم «الإخوان» الصادرة في العام ١٩٨٢م على التزام «كل قطر بدفع الاشتراكات وذلك بتسديد اشتراك سنوي تحدد قيمته بالاتفاق مع مكتب الإرشاد العام». وعدا عن الاشتراكات كانت التبرعات الخيرية والتمويلات المالية أحد أهم مصادر التمويل من دول الخليج.

وفي المجال السياسي شكلت دول الخليج، كما أسلفنا، ملاذاً آمناً لقيادات الإخوان الهاربة من بطش الأنظمة السياسية سواء في مصر وغيرها، وكانت المجتمعات الخليجية بتسامحها وتدينها الفطري بيئة خصبة لازدهار فكر الإخوان وتغلغله في المؤسسات التعليمية والمجتمعية والخيرية ومؤسسات النفع العام مستعينا بالنموذج المصري شديد الغنى في هذا المجال.

شهية الحكم ونسيان قواعد اللعبة

وما كان لهذه الحالة أن تثير حفيظة الدول الخليجية لولا وصول جماعة الإخوان إلى كراسي الحكم في غير بلد عربي، كـمصر والمغرب وتونس وفلسطين، وسعيهم لذلك في سورية والأردن وليبيا. وبدو، حسب المراقبين، أن شهية الإخوان للحكم بعد خمسة وثمانين عاماً من حرمانهم الوصول للسلطة، قد أنسبهم الدور الخليجي الكبير الذي حفظ لهم كثيراً من أسباب الاستمرارية، على مدار عقود وعقود، إلى درجة أنهم نسوا «أن الخليج خط أحمر ليس على إيران فقط ولكن على الإخوان أيضاً»، حسب تعبير قائد شرطة

١٩٧٥م، ولعب الملك فيصل دوراً في تقارب الرئيس أنور السادات والإخوان، وفي الثمانينيات مع عصر مبارك تولى عن دعم الإسلاميين نحو دعم الحركات السلفية التي لا تحبذ الخوض بالسياسية والتفرغ للدعوة.

واستمرت علاقة المد والجزر باختلاف موقف الإخوان من الثورة الإسلامية الإيرانية عن موقف الحكومات الخليجية، ليمتد الخلاف ويبرز في شكل واضح مع دعم القادة الخليجين للرئيس العراقي صدام حسين في حربه ضد إيران، فيما دان التنظيم الدولي للإخوان وفروعه الخليجية، باستثناء جمعية الإصلاح البحرينية، العراق، واعتبروا أنه يتحمل مسؤولية إشعال الحرب للقضاء على الثورة الإسلامية الإيرانية. ولكن الضربة الأكبر كانت في موقف الإخوان من العدوان العراقي على الكويت، ورفضه للتدخل الأجنبي لتحرير الكويت، مما أثر في إحراج لموقف «الإخوان الخليجين»، وتسبب لاحقاً في خروج إخوان الكويت عن جماعة «الإخوان المسلمين» مع الحفاظ على صلات ودية.

وجماهيرياً بدأ، بعد هذه الأحداث، أن فكر الإخوان أخذ في التراجع على حساب صعود فكر التيارات السلفية التي استغلت أدبيات الإخوان ومنتجاتهم الفكرية ل طرح مبادئ جديدة في التعامل مع السياسة، وتحديد العلاقة بين الحكام والشعوب. على أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م الإزهاية وما تلاها أعادت الإخوان إلى تصدر المشهد باعتبارهم ممثلين للإسلام المعتدل، واضطرت الحكومات الخليجية حسب كثير من الخبراء إلى الاستعانة بالتجربة الإخوانية للرد على توسع نفوذ السلفيين فكرياً وتنظيمياً.

الخليج أهم مصادر تمويل الإخوان

ويرصد المهتمون بشؤون الحركات



السجون لهم إثر اتهامهم بمحاولة اغتيال الرئيس الراحل جمال عبدالناصر في عام ١٩٥٤م.. ومن الواضح أن التعاطف معهم إنما جاء من منطلق عداء الطرفين المشترك لتوجهات عبدالناصر الاشتراكية، وانقسام العالم العربي بين ما كان يسميه الناصريون حينذاك «دولاً تقدمية» وأخرى «رجعية».

في ذلك الوقت كانت منطقة الخليج في مستهل تكوينها السياسي، ولدى أهلها رحابة وكرم بمن يلوذ بهم لاجئاً من ضغط أو اضطهاد، وهكذا أصبحت دول الخليج الملاذ الأول لعدد كبير من إخوان مصر الذين مكثوا فيها لسنوات وظلوا على عقيدتهم وفكرهم رافضين سياسات عبدالناصر. ويروي مؤرخو الحركات الإسلامية في العالم العربي أنه على مدار عقود تالية تسامحت الدول الخليجية مع جماعة «الإخوان المسلمين» وسمحت لهم بتأسيس فروع تحت مسميات مختلفة تشترك في الأساس الفكري، رغم التشكيك المستمر والنفي المتواصل في موضوع «البيعة» و«الولاء»، فمرشد الجماعة الأسبق مأمون الهضيبي وصل إلى منصب مستشار وزير الداخلية السعودي، ومن خلال موقعه نصّب المصريين في مراكز قوية كمستشارين لدى وزارة التربية والتعليم، خاصة أن جماعة الإخوان ترى أن التعليم هو المدخل الأنسب الذي يمهّد لها الطريق في أي مجتمع.



عكس صدّ الملك السعودي الناعم المفهوم الذي كان سائداً في دول الخليج جميعها حول الدين الإسلامي، فقد كان تطبيقه بسيطاً وسهلاً عبر توارثه جيلاً بعد جيل، ولم يكن الخليجيون، الذين عرفت أروضهم أهم فصول بزوغ الدين الإسلامي، يحتاجون إلى رجل دين قادر على يعلمهم سبل الدعوة لدين راسخ في أروضهم وسلوكياتهم. وقد كان بوسع البنا أن يقيم في أرض الحجاز كداعية بعيداً عن مطامعه في توسيع نطاق دعوته الإخوانية خارج مصر، لكنه بدل ذلك توجه شرقاً نحو بلاد الشام التي وجد فيها مناخاً، منذ العام ١٩٣٤، لتشكل أذرعاً لتنظيم الإخوان الدولي الذي كان، ولا يزال، تحت إشراف المرشد العام لجماعة الإخوان.

وشهدت العلاقة بين الإخوان وبلدان الخليج عدداً من التطورات الدرامية في تاريخها، ففي حين شهدت العلاقة بروداً شديداً إثر إحباط ثورة اليمن نهاية أربعينيات القرن الماضي، لكن العداء لعبدالناصر والمد القومي والاشتراكي زاد من نشاط الإخوان في السعودية وبلدان الخليج أثناء حكم الملك فيصل ما بين عام ١٩٦٤-

لماذا أنهى العاهل السعودي لقاءه بالبنا بقوله «كلنا مسلمون»؟

عكس صدّ الملك السعودي الناعم المفهوم الذي كان سائداً في دول الخليج جميعها حول الدين الإسلامي، فقد كان تطبيقه بسيطاً وسهلاً عبر توارثه جيلاً بعد جيل، ولم يكن الخليجيون، الذين عرفت أروضهم أهم فصول بزوغ الدين الإسلامي، يحتاجون إلى رجل دين قادر على يعلمهم سبل الدعوة لدين راسخ في أروضهم وسلوكياتهم. وقد كان بوسع البنا أن يقيم في أرض الحجاز كداعية بعيداً عن مطامعه في توسيع نطاق دعوته الإخوانية خارج مصر، لكنه بدل ذلك توجه شرقاً نحو بلاد الشام التي وجد فيها مناخاً، منذ العام ١٩٣٤، لتشكل أذرعاً لتنظيم الإخوان الدولي الذي كان، ولا يزال، تحت إشراف المرشد العام لجماعة الإخوان.

البوابة الخليجية وعداء عبدالناصر

لكن التاريخ لم يقل كلمته النهائية حول وجود الإخوان في دول الخليج، فقد بدأ عقد الخمسينيات، من أقرن الماضي، باغتيال البنا ورحيل الملك السعودي عبدالعزيز، وبيدات المواجهة الناصرية مع «الإخوان»، وهروب عدد منهم إلى السعودية ودول الخليج بعدما فتحت

المعطلون في خندق الدفاع عن مصالحهم

الكل يبدي إجماعاً منقطع النظير حول أهمية الحوار واعتباره المخرج الوحيد للأمن للبلاد ويؤكدون على أهمية إنجاز مؤتمر الحوار.. ووسط هذا الإطار نشعر بالاندحاش والاستغراب لحالة التناقض الرهيبة بين القول والفعل، وأن نجد الحوار قد نصبت أمامه العديد من العوائق التي باتت تهدده كهدف منشود وأن تتضاءل فرص نجاحه بل وانطلاقته وأن نجد كافة معطيات المشهد السياسي اليمني سوداوية في أفزع صور الاستخفاف بمشاعر الشعب وتطلعاته في بلوغ حوار مسؤول.



يحيى علي نوري

فالادعاء الباطل بعدم أحقية الزعيم علي عبدالله صالح في البقاء على رأس المؤتمر الشعبي العام قد فندته بقوة وصرامة لوائح ونظم المؤتمر الشعبي العام المنظمة لعلاقته الداخلية والمحددة للأسس والقواعد التي يتم الالتزام بها في تشكيل كافة تكويناته القيادية والقاعدية.

ولعل المعطلين وفي غمرة مزايدهم ومناكفاتهم السياسية والإعلامية بشأن منصب رئيس المؤتمر يحاولون عبثاً تجهيل الرأي العام بمطالبهم للرئيس السابق علي عبدالله صالح بضرورة تخليه عن رئاسة المؤتمر الشعبي العام باعتباره رئيساً لكل اليمنيين وهو مطلب يدحض اليوم بقوة أشتراطهم اليوم بل ويعرهم أمام الرأي العام ويكشف زيفهم وخداهم له.

واعتبار أن المختصين والمهتمين برصد الحياة الحزبية في اليمن لا يعبرون عن ارتياحهم لهذا التدخل السافر في الشأن المؤتمري الداخلي إلا أنهم يعتبرونه في حالة تحققه بالسابقة الخطيرة التي من شأنها أن تعرض الحياة الحزبية الداخلية للأحزاب والتنظيمات السياسية للخطر ويجعلها مهددة بتدخلات مماثلة كانعكاس طبيعي للصراعات والتباينات الحزبية والرغبة في تصفية الحسابات بين قوى وأحزاب أخرى.. خلاصة.. إن معيقي الحوار وبعد أن سقط رهانهم في المزايدة حول هذه القضية يسجلون إخفاقاً جديداً يضاف إلى سجل إخفاقاتهم المشهودة والتي تمثل جميعها استفزازات للوطن والشعب واستخفافاً مقموتاً لتطلعاته المشروعة نحو بلوغ مستقبل أفضل وأمن.

وان استمرار هؤلاء المعطلين في غيظهم بعيداً عن التفاعل الصادق مع الوطن لا يمثل إلا خسارة لهم، أما الشعب فبات اليوم أكثر من أي وقت مضى يدرك ويستوعب تماماً طبيعة المواقف وأهدافها ومآربها ويعلم من يتناغم مع تطلعاته ومن يحول دون ولوجه عهداً جديداً آمناً ومستقراً.

وطنية وسياسية تجعل من مؤتمر الحوار لا يستغني عنها كضمان لإنجاز مهامه ومسؤولياته الوطنية بكل انسيابية ونجاح. ومن هذه الاشتراطات التي يظل البعض متمترساً خلفها هي تلك المطالبة بضرورة تخلي الزعيم علي عبدالله صالح عن مهامه كرئيس للمؤتمر الشعبي العام في الوقت الذي لا يملك هذا الاشتراط أية مسوغات موضوعية ومنطقية أو ما يدل عليه من قريب أو بعيد على صعيد مضامين المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية.

ولا ريب أن حشر هؤلاء أنوفهم في قضية كهذه تعد داخلية بحتة للمؤتمر الشعبي العام لا يكشف سوى عن الرغبة الجامحة في تعطيل مسيرة الحوار والدخول في جدال عقيم حول هذه القضية التي يبدو أنهم قد أعدوا لها كل إمكاناتهم التسويقية السياسية والإعلامية بهدف تشكيل رأي عام متعاطف مع مطلبهم الغريب هذا. ولكن التسويق الإعلامي والسياسي للمعطلين قد حمل في طياته معلومات مغلوطة وتجهيلية للرأي العام اليمني والخارجي، فإننا وجدناه قد تبخر بصورة سريعة في مواجهته للحقائق الدامغة التي تكشف بجلاء ووضوح كاملين فظاعة الأساليب التعطيلية للحوار.

وبما أن الممارسات غير المسؤولة تتسبب تداعياتها من يوم لآخر فإن التغني بالحوار وأهميته في اتساع هو الآخر، مشكلاً الموقفين حالة تناقض شديدة حيرت معها المهتمين والمراقبين، فإن التفسير الوحيد لهذا الحال لا يخرج عن نطاق وصفه بحالة التصدع في المسؤولية الوطنية لدى البعض وبصورة تكشف عدم اكتراثهم بما يقومون به من ممارسات فظيعة في حق وطنهم وشعبهم ولا بالمآلات التي ستقضي إليها مواقفهم هذه على حاضر ومستقبل الوطن، وبما يدل على أن مشكلي التناقض قد قرروا مبكراً الانتصار لأجندتهم ومآربهم الشخصية على حساب المصلحة الوطنية العليا. ولعل حمى وهستيريا المصالح التي اعتزت البعض أفقدتهم الالتزام بالمثُل والقيم الوطنية والاستشعار بالمسؤولية التاريخية نجدها اليوم قد أفقدت هؤلاء أيضاً المنطق السديد والمبرر الموضوعي لمواقفهم هذه وياتوا عاجزين عن إقناع الرأي العام بسلامتها أو أنها تنتصر للشعب وتنحاز لأماله وتطلعاته.

ولذا نجد أن ما يردونه من مزاعم حرصهم على إنجاز مؤتمر الحوار وإزالة كافة المنغصات والعوائق التي تقف أمامه قد تناقضت تماماً مع المنطق والموضوعية، حيث أن الاشتراطات التي يضعونها من يوم لآخر ويهدرون الوقت في جدالات عقيمة تعد عوائق حقيقية أمام الحوار الوطني كونها ليست من الأهمية بمكان حتى ينظر لها كفضايا حقيقية تسبب لتطلعات الحوار أو تعبر عن احتياجات ملحة ذات قيمة